

Distr.: General
27 August 2026
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الحادية والثمانون

البند 33 من جدول الأعمال المؤقت*

قضية فلسطين

التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال
الإسرائيلي: مسار صوب إعادة إعمار غزة على نحو أفضل من أجل تدارك
77 عاما من التنمية البشرية الضائعة

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة التقرير الذي أعدته أمانة مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/81/150

061026

110926

26-12314 (A)



تقرير أعدته أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي: مسار صوب إعادة إعمار غزة على نحو أفضل من أجل تدارك 77 عامًا من التنمية البشرية الضائعة

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 22/77 الذي طلبت فيه الجمعية من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أن يقدم تقارير عن التنمية الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والتكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي. ويستند التقرير إلى ما سبق أن قدمه الأونكتاد إلى الجمعية العامة من تقارير وهو يتمم التقرير الذي أعده عام 2025 بشأن الضفة الغربية (A/80/356). ويتناول على وجه التحديد التكاليف الاقتصادية الباهظة والواقع الشديد للتصعيد الذي شهدته النزاع في غزة منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023.

لقد شهد الاقتصاد في غزة انهياراً بلغ من الفداحة ما لم يوثق التاريخ مثيلاً له. وتُقدّر التكلفة التراكمية للقيود التي فرضتها إسرائيل وعملياتها العسكرية المتكررة في الفترة ما بين عامي 2007 و 2025 بزهاء 47,2 بليون دولار من الناتج المحلي الإجمالي الممكن الضائع، وهو مبلغ يعادل 97 مرة الناتج المحلي الإجمالي لقطاع غزة في عام 2025. إن الرد العسكري الإسرائيلي والحرب التي أعقبت هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 التي شنتها حركة حماس وجماعات مسلحة فلسطينية أخرى، قد تسببا بمفردهما في إهدار 77 عامًا من التنمية البشرية، وتدمير 92 في المائة من المنشآت الاقتصادية كلياً أو جزئياً، وخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي السنوي إلى ما لا يتعدى 212 دولاراً (أي 0,58 دولار في اليوم). ويأتي هذا القضاء على ما يقرب من ثمانية عقود من التنمية في أعقاب عقود من القيود الممنهجة التي تكبل التنمية في ظل الاحتلال منذ عام 1967، والتي اشتدت وطأتها بدرجة كبيرة بسبب إجراءات الإغلاق التي فرضت في عام 2007.

وكان عدد الهياكل التي أُلغيت أو دمرت في غزة بحلول تشرين الأول/أكتوبر 2025 يفوق 198 000 هيكل، منها 62 في المائة مدمرة تدميراً كلياً. وقد قُتل أكثر من 72 900 فلسطيني وجرح أكثر من 170 000 آخرين، وكثير منهم من النساء والأطفال، حسب بيانات وزارة الصحة في غزة، بينما تؤكد أعداد الأطفال الذين بترت أطرافهم، وهي الأضخم في التاريخ الحديث، على ضرورة إعادة بناء المجتمع بطريقة تتوطد فيها مراعاة اعتبارات الشمول وتسهيلات الوصول.

وقد أدى وقف إطلاق النار الذي دخل حيز التنفيذ في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2025 والخطوة الشاملة لإنهاء النزاع في غزة إلى خفض مستوى الأعمال العدائية التي يتضرر منها السكان المدنيون في قطاع غزة. وكان جميع الرهائن المحتجزين في غزة قد أُفرج عنهم بحلول تشرين الأول/أكتوبر 2025. غير أن العمليات العسكرية الإسرائيلية، بما فيها الغارات الجوية، لم تزل مستمرة حيث تسببت في سقوط المزيد من الضحايا وإلحاق المزيد من الدمار بالبنية التحتية المدنية. ولا تزال الحالة الإنسانية مأساوية. ورغم بوادر التحسن في مستوى الأمن الغذائي بفضل زيادة وصول شحنات المعونة والبضائع التجارية، فإن الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية بلغت من الفداحة حداً يبلغ بها درجة الكارثة، علاوة على مظاهر النقص الحاد في المياه النظيفة والرعاية الطبية والمأوى. وما زالت العمليات الإنسانية تواجه عوائق جسيمة، حيث

تواجه قوافل المساعدات عقبات لوجستية وأمنية، وقيوداً على دخول المواد الضرورية، وقيوداً تؤثر على عمليات الإحالة الصحية والإجلاء الطبي، فضلاً عن القيود المفروضة على منظمات المعونة. ولا يزال شبح المجاعة ماثلاً كما لم تبدأ بعد عملية إعادة الإعمار. وتتعاظم وطأة الدمار بسبب تراكم ما يزيد على 68 مليون طن متري من الأنقاض في بقعة صغيرة هي من أكثر البقع كثافة سكانية في العالم. ويضاف إلى ذلك أن وجود آلاف القطع من الذخائر غير المنفجرة المدفونة تحت الأنقاض يجعل من إزالتها عملاً محفوفاً بالمخاطر ويجعل عملية التعافي أبهظ تكلفة وأبطأ وتيرة.

وبالنظر إلى المستقبل، يبين تحليل الأونكتاد أن تركيبة المساعدة هي التي تحدد مسار التعافي. فالتركيبة التي تجمع بين المعونة الإنسانية وإعادة الإعمار أفضل بكثير من المعونة وحدها، إذ بدون إعادة بناء البنية التحتية الإنتاجية سيكون محكوماً على غزة أن تبقى حبيسة دوامة الاعتماد الدائم على المعونة التي يمولها المانحون، وهذا ما يزيد من خطر فتور همتهم.

ويمكن مواءمة برامج الأشغال العامة الخضراء والرقمية وبرامج تقديم الرعاية لتوفير دخل فوري، واستحداث أصول عامة معمرة، وتزويد المشاركين فيها بالمهارات اللازمة للمستقبل. ويقتضي التعافي في غزة توفر شروط أخرى إضافة إلى التمويل. إذ يستلزم الرفع الفوري لجميع القيود التي تفرضها إسرائيل على إمكانية الوصول، ويستلزم قبل كل شيء تذليل القيود المتعلقة بالحوكمة من خلال إطار حوكمة فلسطيني موحد ومشروع في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة التي تشمل الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة. ولما كانت المساعدة الإنسانية لا يمكن أن تحل محل الحل السياسي، فلن يتسنى كسر دوامة الدمار وإرساء سلام دائم وشامل إلا بإنهاء الاحتلال والتوصل إلى حل الدولتين عن طريق التفاوض.

أولاً - الهدف والقيود

1 - يقدّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 22/77 الذي طلبت فيه الجمعية من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أن يواصل موافاتها بتقارير عن التنمية الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والتكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي. ويأتي هذا التقرير استكمالاً للتقارير السابقة التي قدمها الأونكتاد إلى الجمعية العامة (A/71/174 و A/73/201 و A/74/272 و A/75/310 و A/76/309 و A/77/295 و A/78/303 و A/79/343 و A/80/356).

2 - ولم تزل إسرائيل منذ حزيران/يونيه 2007 تفرض قيوداً صارمة على الاقتصاد وحرية التنقل في غزة. وقد شهدت هذه الفترة عمليات عسكرية متعاقبة دمرت البنى التحتية الحيوية وقوضت القاعدة الإنتاجية للاقتصاد. وكان اقتصاد غزة قد أُفرغ من مقوماته فعلاً قبل 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وبات سكانه يعتمدون اعتماداً يكاد يكون كلياً على المعونة الدولية.

3 - وعقب هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 التي شنتها حركة حماس وجماعات مسلحة فلسطينية أخرى، وأسفرت حسب مصادر إسرائيلية عن مقتل أكثر من 1 200 من الإسرائيليين والرعابا الأجانب، منهم مدنيون وأفراد في قوات الأمن، واحتجاز 251 رهينة، أدى الرد العسكري الإسرائيلي والحرب التي نشبت إلى تدمير البنية التحتية في غزة وإصابة قطاعات بأكملها بالشلل، منها قطاعات الزراعة وصيد الأسماك والطاقة والاتصالات والإسكان والصحة والتعليم والتجارة. ونتيجة لذلك، كانت التنمية البشرية في جميع أنحاء غزة، بحلول عام 2025، قد تراجعت بمقدار 77 عاماً⁽¹⁾. وحسبما أوردت وزارة الصحة في غزة، قُتل ما لا يقل عن 73 066 فلسطينياً في قطاع غزة في الفترة الممتدة من 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 إلى 30 حزيران/يونيه 2026، من بينهم نساء وأطفال.

4 - ويقدم هذا التقرير العاشر الذي يقدمه الأونكتاد إلى الجمعية العامة الأضرار الاقتصادية التي تتكبدها غزة بسبب الاحتلال الإسرائيلي. ويهدف إلى تقدير التكاليف الناشئة عن العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة في الفترة ما بين تشرين الأول/أكتوبر 2023 وعام 2025. ويُحدّث التقرير، استناداً إلى هذه التقديرات، إجمالي التكاليف التراكمية للعمليات العسكرية والقيود التي فرضتها إسرائيل على امتداد الفترة ما بين عامي 2007 و 2025، مقيسةً بإمكانات الناتج المحلي الإجمالي التي أهدرت. ولا يشمل هذا التقييم تكاليف إصلاح واستبدال الرأسمال المادي والبشري والأصول الشخصية التي دمرت أو ألحق بها ضرر. ويُختتم التقرير باستعراض آفاق التعافي الاقتصادي وشروطه الأساسية.

(1) World Bank, European Union and United Nations, *Gaza Strip Rapid Damage and Needs Assessment*: (1) April 2026 (2026).

ثانياً - المعلومات الأساسية والسياق

ألف - ضياع ما يعادل أكثر من 77 عاماً من التنمية البشرية منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023

5 - قُيّدت إسرائيل حركة الدخول إلى غزة والخروج منها منذ أوائل التسعينيات، ثم شددت تلك القيود عقب سيطرة حركة حماس على القطاع في عام 2007، فحُصرت بذلك 2,3 مليون فلسطيني في بقعة مكتظة بالسكان تبلغ مساحتها 365 كيلومتراً مربعاً. واقتصرت السلع المسموح بدخولها على المعونة الأساسية، في حين فُرضت قيود صارمة على التكنولوجيا ومدخلات الإنتاج. ودمرت العمليات العسكرية المتكررة، مقترنة بحالات الإغلاق المطولة، البنية التحتية والقدرة الإنتاجية، فأفضت إلى انتشار الفقر المدقع والبطالة والاعتماد على المعونة والعزلة. وتسببت الحرب والحملة العسكرية والقيود المفروضة على وصول المعونة في أعقاب 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 في تفاقم هذه الظروف الكارثية بالفعل بدرجة كبيرة.

6 - وأشارت تقارير وزارة الصحة في غزة أن عدد من قتلوا من الفلسطينيين منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 قد بلغ 72 945 قتيلاً بحلول 3 حزيران/يونيه 2026. وضمت قائمة الأشخاص الذين حددت هويتهم بالكامل بحلول نهاية عام 2025 وعددهم 71 444 شخصاً ما مجموعه 21 283 طفلاً و 10 983 امرأة، و 34,078 رجلاً، و 5 100 من كبار السن. وأصيب ما لا يقل عن 173 011 شخصاً يرجح أن إصابة 25 في المائة منهم ستخلف آثاراً تغير طبيعة حياتهم. وبحلول أيلول/سبتمبر 2025، أصبحت غزة تضم أعلى عدد من الأطفال المبتوري الأطراف في العالم قياساً إلى عدد السكان، إذ سُجل ما يصل إلى 4 000 حالة منذ عام 2023؛ وتيتم أكثر من 58 000 طفل؛ وقُتل 260 صحفياً و 145 من أفراد الدفاع المدني و 594 من عمال الإغاثة (منهم 400 من موظفي الأمم المتحدة)⁽²⁾.

7 - وتشهد غزة أيضاً انكماشاً سكانياً حاداً. وتشير تقديرات منتصف عام 2025 الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن عدد السكان يبلغ 2,11 مليون نسمة، وهو ما يقل بنسبة 10 في المائة عن التوقعات السابقة لشهر تشرين الأول/أكتوبر 2023 البالغة 2,34 مليون نسمة⁽³⁾. ويعكس هذا النقص ارتفاع معدلات الوفيات، ووجود عدد كبير من المفقودين، وانخفاض ملحوظ في معدلات المواليد⁽⁴⁾. فضلاً عن الانكماش الكلي، تشهد البنية الديمغرافية بحد ذاتها تحولاً، لا سيما أن من المتوقع أن تؤدي الوفيات المرتبطة بالنزاع في صفوف الأطفال والشباب إلى إحداث تشوه في الهرم السكاني، وخاصة في الفئات العمرية الدنيا⁽⁵⁾.

United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Reported impact snapshot: (2) Gaza Strip", 3 June 2026.

(3) انظر <https://www.pcbs.gov.ps/en/post-details/?postId=23012> للحصول على المزيد من المعلومات.

(4) تقدر دراسة نشرتها مجلة "لانسيت" أن عدد الوفيات الناجمة عن أعمال العنف في غزة بين 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 و 5 كانون الثاني/يناير 2025 بلغ 75 200، أي ما يعادل 3,4 في المائة من إجمالي عدد السكان قبل اندلاع النزاع، بالإضافة إلى 8 500 من الوفيات الزائدة غير المباشرة - وهو رقم يزيد بنسبة 34,7 في المائة عن الرقم الرسمي الصادر عن وزارة الصحة البالغ 49 090.

(5) World Bank, "Impacts of the conflict in the Middle East on the Palestinian economy", (2) September 2025.

8 - وترافق الدمار مع نزوح على نطاق يكاد يشمل الناس قاطبة. إذ نزحت الأغلبية العظمى من السكان، وتعرض كثيرون منهم للنزوح المتكرر، وفقد أكثر من 60 في المائة منازلهم. وعقب وقف إطلاق النار في تشرين الأول/أكتوبر 2025، عادت أعداد كبيرة إلى مناطق تحولت إلى أنقاض، لا مأوى فيها ولا خدمات ولا سبل عيش؛ ويحتاج نحو 850 000 شخص إلى لوازم الإيواء في حالات الطوارئ. وأدى هذا الكم الهائل من عمليات النزوح إلى قطع صلة الأسر بالأصول والأراضي وفرص العمل، وهو ما ضاعف من وقع تدمير القاعدة الإنتاجية. وتسببت الحرب التي شنتها إسرائيل وعملياتها العسكرية عقب 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 في أزمة إنسانية واجتماعية واقتصادية حادة ذات تداعيات عميقة على التنمية المستدامة بأبعادها البيئي والاجتماعي والاقتصادي.

9 - وتشمل الأضرار البيئية تلوثاً واسع النطاق أصاب التربة والمياه والهواء، فضلاً عن تدمير البنية التحتية الرئيسية. وتراكم، بحلول أواخر عام 2025، أكثر من 68 مليون طن من الأنقاض، فزاد ذلك من حدة التلوث الكيميائي والتلوث بغازات الدفينة. ويهدد تصريف المياه العادمة غير المعالجة يومياً سلامة البحر الأبيض المتوسط والبلدان المجاورة. وتشير المعادن الثقيلة الموجودة في الأسماك بالقرب من غزة إلى تلوث السلسلة الغذائية البحرية، في حين تلحق الموجات الصدمية وانتقال الرواسب والجريان السطحي السام أضراراً بالموائل الهشة. وجردت المركبات الثقيلة على اليابسة التربة ودكّتها، فقلصت بذلك الإمكانات الزراعية وزادت من مخاطر التصحر. ويتسبب فقدان الغطاء النباتي وتضرر شبكات الصرف الصحي في وصول الملوثات إلى المياه الجوفية والإضرار بالحياة البرية، وهذا ما يؤثر في التنوع البيولوجي في المنطقة ويهدد استقرارها⁽⁶⁾⁽⁷⁾.

10 - وبلغ حجم الدمار مستويات مرتفعة جداً. وبحلول تشرين الأول/أكتوبر 2025، سجلت البيانات التالية حسب نتائج التقييم السريع للأضرار والاحتياجات في غزة، الذي اشتركت في إجرائه الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي⁽⁸⁾:

- (أ) دُمِر أو تضرر 76,6 في المائة من الوحدات السكنية (371 888 وحدة من أصل 485 361 وحدة)، واحتاج نحو 850 000 شخص إلى لوازم الإيواء في حالات الطوارئ؛
- (ب) دُمِر 74 في المائة من شبكة الطرق وتضرر 13 في المائة منها؛
- (ج) دُمِر 90 في المائة من البنية التحتية للطاقة، ومنها شبكة توزيع الكهرباء؛
- (د) تضرر 88 في المائة من مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية المقامة فوق سطح الأرض و 76 في المائة من الشبكات الموجودة تحت سطح الأرض؛
- (هـ) دُمِر أو تضرر 92 في المائة من المنشآت التجارية والصناعية؛
- (و) دُمِر 83 في المائة من النظم الإيكولوجية الساحلية تدميراً كلياً أو جزئياً.

(6) United Nations Environment Programme, *Environmental Impact of the Conflict in Gaza: Preliminary Assessment of Environmental Impacts* (Nairobi, 2024).

(7) المرجع نفسه.

(8) World Bank, European Union and United Nations, *Gaza Strip Rapid Damage and Needs Assessment*

11 - وكان نحو 93 في المائة من المباني المدرسية (526 من أصل 564 مبنى)، اعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر 2025، بحاجة إلى إعادة بناء شاملة أو إعادة تأهيل واسعة النطاق. وأشارت وزارة التربية والتعليم أنه، بحلول آب/أغسطس 2025، دُمِّر أكثر من 63 مبنى جامعياً⁽⁹⁾. وسيُخْلَف تدمير البنية التحتية للمؤسسات التعليمية والصحية، مقترناً بإهدار السنوات الدراسية والصدمات النفسية وانتشار حالات الإعاقة، أثراً دائماً في نوعية حياة جيل بأكمله وفي قدرته على الكسب مدى الحياة.

12 - وأدت العمليات العسكرية المستمرة إلى تفاقم أزمة انعدام الأمن الغذائي الوخيمة بالفعل. إذ انهار الإنتاج الغذائي المحلي، وانقطعت سلاسل الإمداد، وقوضت القيود الصارمة المفروضة على دخول الأغذية والسلع توافرها بدرجة شديدة. ولم تعد الإمدادات الغذائية المحدودة في متناول الناس من جراء ارتفاع الأسعار وتلاشي الدخل. ونتيجة لذلك، تجاوزت نسبة البطالة في قطاع الزراعة 90 في المائة، وهذا ما قضى على مصدر رئيسي للدخل بالنسبة للأسر المعيشية العاملة في قطاعي الزراعة وصيد الأسماك⁽¹⁰⁾. وحسب التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، لا يزال خطر التعرض لظروف المجاعة في أجزاء من غزة ماثلاً على الدوام⁽¹¹⁾.

13 - وتسببت العمليات العسكرية التي شنت منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023 في تقويض التقدم المحرز في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة بدرجة شديدة، فتراجعت التنمية البشرية في غزة بمقدار 77 عاماً. ومن المتوقع أن ينهار دليل التنمية البشرية ليصل إلى 0,339، وهو أدنى مستوى يسجل منذ بدء قياس المؤشرات في هذا المضمار⁽¹²⁾.

14 - ويُضاف هذا القضاء على ما يقرب من ثمانية عقود من التنمية البشرية - مقيساً بخط أساس مستنزف وممتد لفترة ما قبل تشرين الأول/أكتوبر 2023 - إلى عقود من التنمية البشرية الضائعة والخاضعة لقيود شديدة ترجع إلى الاحتلال الذي بدأ في عام 1967، وهو مسار زاد استفحالا من جراء الإغلاق الذي فرض في عام 2007. وإذا ما أُخذت حقبة الاحتلال بأكملها في الاعتبار، فإن التكلفة التراكمية على صعيد التنمية البشرية الضائعة تتجاوز بكثير الأعوام السبعة والسبعين التي مُحيت من الوجود منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023.

باء - وقف إطلاق النار: محدودية المساعدة وانعدام التعافي

15 - دخل وقف إطلاق النار حيز النفاذ في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2025، وذلك عقب أشهر فُرِضَتْ فيها قيود صارمة على وصول المساعدات الإنسانية بجميع أنواعها تقريباً منذ 2 آذار/مارس 2025. ونصّ اتفاق وقف إطلاق النار على دخول المساعدات الإنسانية إلى غزة بكميات تتماشى مع اتفاق 19 كانون الثاني/يناير 2025، أي نحو 600 شاحنة يومياً، وهو خط أساس أدنى وصفته الأمم المتحدة بأنه يقل بكثير عن

(9) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Reported impact snapshot"

(10) World Bank, "Impacts of the conflict in the Middle East"

(11) Integrated Food Security Phase Classification, "Gaza Strip: acute food insecurity and malnutrition special snapshot, October 2025–April 2026", 19 December 2025

(12) World Bank, European Union and United Nations, *Gaza Strip Rapid Damage and Needs Assessment*

المطلوب. وقبل وقف إطلاق النار ، كان التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي قد أكد في آب/أغسطس 2025 نقشي المجاعة في محافظة غزة⁽¹³⁾.

16 - وأتاح وقف إطلاق النار زيادة مهمة في المعونة واستئنافاً جزئياً للتدفقات التجارية. وتلقت غزة، في الأشهر الثلاثة الأولى التي أعقبت تشرين الأول/أكتوبر 2025، نحو 54,000 طن متري من المعونة شهرياً، وهذا ما يبلغ ثلاثة أضعاف الحجم الشهري المتوسط المسجل خلال الإغلاق الشامل الممتد من آذار/مارس إلى أيار/مايو 2025. ومع ذلك، فإن هذه الكميات بذاتها لم تسهم إلا في انتعاشة طفيفة بعد إغلاق شبه شامل، ولم تحقق انتعاشاً يصل بالإمدادات إلى المستويات الكافية. وظل التعافي هشاً وغير كامل بتاتا بسبب القيود المفروضة على إمكانية إيصال المساعدات والعوائق الهيكلية. وأدى تصاعد الأعمال العدائية في الشرق الأوسط إلى عمليات إغلاق جديدة للمعابر بحلول أواخر شباط/فبراير 2026، فزاد ذلك من تعطيل تدفقات المعونة.

17 - وتستمر الضربات الإسرائيلية على الرغم من وقف إطلاق النار ، وأصبح ما يقرب من 65 في المائة من مساحة غزة خاضعا لسيطرة أشد بسبب ما وضع من قيود جديدة، مقارنة بنسبة 53 في المائة من مساحتها الكلية عند بدء سريان وقف إطلاق النار. وتشمل المنطقة الموسعة مواقع إنسانية ومناطق مأهولة بالسكان، وهو ما يضطر المدنيين إلى المغادرة. وتؤدي هذه التدابير والقيود المستمرة المفروضة على حرية التنقل ومنع سكان غزة من الوصول إلى البحر إلى تقييد الأرض وقطع سبل الوصول إلى الأراضي الزراعية ومناطق صيد الأسماك والمساكن والخدمات الأساسية⁽¹⁴⁾.

18 - ولم يصل إلى غزة في الفترة ما بين 10 تشرين الأول/أكتوبر 2025 و 12 حزيران/يونيه 2026 سوى 24,219 شاحنة - أي 16,4 في المائة من أصل 147 600 شاحنة منصوص عليها في اتفاق وقف إطلاق النار - محملة بما مجموعه 490 011 منصة نقالة من الإمدادات. وتألفت نسبة 81 في المائة من هذا المجموع من الأغذية، و 7,1 في المائة من مواد الإيواء، و 4,3 في المائة من إمدادات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، و 1,5 في المائة من الإمدادات الصحية⁽¹⁵⁾. ولا تزال الأطراف الاصطناعية والأجهزة المساعدة مصنفة ضمن فئة المواد "ذات الاستخدام المزدوج" المقيدة؛ إذ لم يُسمح بدخول سوى 300 طرف اصطناعي، على الرغم من تسجيل أكثر من 5 000 حالة بتر للأطراف بحلول شباط/فبراير 2026. وقال المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، في كانون الأول/ديسمبر 2025، إن غزة تؤوي أكبر مجموعة من الأطفال المبتوري الأطراف في التاريخ الحديث⁽¹⁶⁾. وفي الوقت ذاته، منعت السلطات الإسرائيلية الأونروا من الإتيان بالموظفين العاملين في المجال الإنساني وإدخال المعونة إلى غزة منذ آذار/مارس 2025. ولم يُرفع هذا الحظر على الرغم من وقف إطلاق النار في تشرين الأول/أكتوبر. وكان لدى الأونروا خارج غزة كميات كبيرة من الطرود

Integrated Food Security Phase Classification, "Gaza Strip: acute food insecurity and malnutrition" (13) .special snapshot", October 2025–April 2026

For more information, see United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, (14) "Humanitarian situation report", 26 June 2026

(15) للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر <https://app.un2720.org/tracking>

UNRWA, "UNRWA Commissioner-General on Gaza: Gaza now hosts the largest group of child (16) amputees in modern history", 5 December 2025

الغذائية والدقيق ولوازم الإيواء الضرورية للأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إليها، غير أنها لم تتمكن من إيصالها إليهم⁽¹⁷⁾.

19 - وخُصّ تقييم الظروف المجاعة التي حُدّدت في أجزاء من قطاع غزة في آب/أغسطس 2025 إلى أنها لم تعد قائمة في كانون الأول/ديسمبر 2025 عقب سريان وقف إطلاق النار في تشرين الأول/أكتوبر 2025 وما ارتبط به من انحسار في الأعمال العدائية وتحسن في سبل إيصال الإمدادات الغذائية الإنسانية والتجارية. ومع ذلك، لا تزال المكاسب التي تحققت في مجال الأمن الغذائي بالغة الهشاشة. وحسب أحدث تقييم أجراه التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، واجه زهاء 1,2 مليون شخص (59 في المائة من السكان) في الفترة ما بين منتصف نيسان/أبريل وحزيران/يونيه 2026 انعداماً حاداً في الأمن الغذائي بلغ المرحلة 3 من التصنيف (حالة الأزمة) أو أسوأ من ذلك، من ضمنهم 212 000 شخص بلغوا المرحلة 4 (حالة الطوارئ). ومن المتوقع أن تتدهور الظروف في الفترة ما بين تموز/يوليه وكانون الأول/ديسمبر 2026، إذ يُرجح أن يبلغ انعدام الأمن الغذائي المرحلة 3 أو أسوأ منها بالنسبة إلى أكثر من 1,4 مليون شخص (67 في المائة من السكان المشمولين بالتحليل)، من ضمنهم 212 000 شخص سيبلغ انعدام الأمن الغذائي لديهم المرحلة 4. ويحذر التصنيف من أن استمرار الأعمال العدائية ونقص إيصال المساعدات الإنسانية والسلع التجارية يهددان بنسف التحسن الأخير المسجل في الأمن الغذائي والتغذية⁽¹⁸⁾. وأدخل أكثر من 3 500 طفل تتراوح أعمارهم بين 6 أشهر و 59 شهراً المستشفى لتلقي العلاج من سوء التغذية الحاد في نيسان/أبريل 2026، مقارنة بأكثر من 2 800 طفل في آذار/مارس. وشُخصت إصابة أكثر من 600 طفل منهم بسوء التغذية الحاد الوخيم في نيسان/أبريل، مقارنة بما يفوق 400 طفل في آذار/مارس. ولا تزال حالات دخول المستشفى لتلقي العلاج تعكس تدهور الوضع التغذوي لدى الأطفال في قطاع غزة⁽¹⁹⁾.

ثالثاً - انهيار اقتصادي غير مسبوق

20 - ارتفعت تكلفة 59 عاماً من الاحتلال ارتفاعاً حاداً منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. فقد أحدثت العمليات العسكرية غير المسبوقة دماراً هائلاً في غزة، ودمرت البنية التحتية والقدرة الإنتاجية، وأدت إلى نزوح السكان أجمعين تقريباً. ويقدر البنك الدولي أن الانهيار الاقتصادي في غزة يُعدّ أشدّ انكماش اقتصادي في التاريخ الحديث⁽²⁰⁾. واستناداً إلى مؤشر شدة النزاعات الذي يقيّم عمق الصدمات الاقتصادية (يقاس بانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من الذروة إلى أدنى مستوى بلغه) ومدة

(17) UNRWA, "UNRWA situation report #214 on the humanitarian crisis in the Gaza Strip and the Occupied West Bank, including East Jerusalem", 25 March 2026.

(18) Integrated Food Security Phase Classification, "Gaza Strip: acute food insecurity situation for 16 April–30 June 2026 and projection for 1 July–31 December 2026", July 2026
Integrated Food Security Phase Classification, "Gaza Strip: acute food insecurity analysis special brief for October 2025–April 2026", December 2025
Integrated Food Security Phase Classification Famine Review Committee, "Famine Review Committee: Gaza Strip", August 2025.

(19) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Reported impact snapshot: Gaza Strip", 20 May 2026 [Link].

(20) World Bank, "Impacts of the conflict in the Middle East on the Palestinian economy", April 2025.

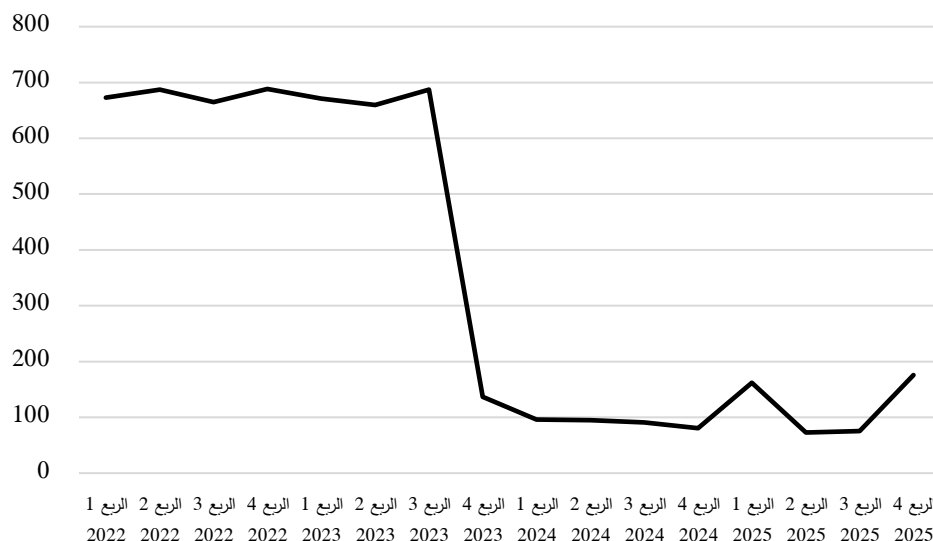
التعافي للعودة بنصيب الفرد إلى مستويات ما قبل الأزمة، تصنف الأزمة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، بكونها عاشر أشد أزمة اقتصادية عالمياً منذ عام 1960.

21 - وأدت العمليات العسكرية التي جرت منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023 إلى إتلاف أو تدمير ما نسبته 92 في المائة من المنشآت الاقتصادية في غزة، وهو ما أدى إلى توقف النشاط الإنتاجي توفيقاً يكاد يكون تاماً في جميع القطاعات⁽²¹⁾. وبحلول نهاية الربع الثالث من عام 2025، لم يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي 75,4 مليون دولار بقيمته الثابتة في عام 2015 (أي 11 في المائة من مستواه في الربع الثالث من عام 2023 (فترة ما قبل الأزمة))، في حين بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الفصلي 32,9 دولاراً (انظر الشكلين الأول (أ) و (ب)).

الشكل الأول (أ)

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفصلي في غزة (2022-2025)

(بملايين دولارات الولايات المتحدة لعام 2015 بالقيمة الثابتة)

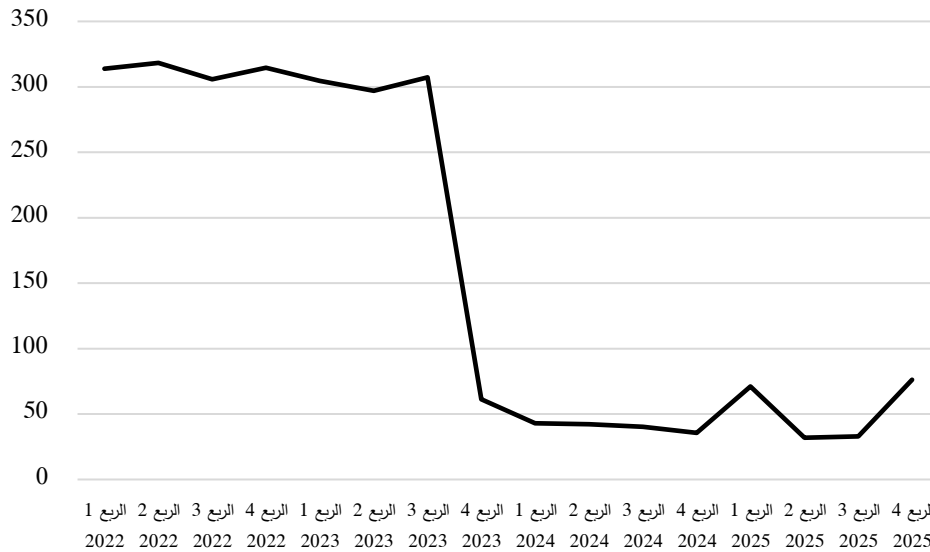


.World Bank, European Union and United Nations, *Gaza Strip Rapid Damage and Needs Assessment* (21)

الشكل الأول (ب)

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفصلي في غزة (2022-2025)

(بدولارات الولايات المتحدة لعام 2015 بالقيمة الثابتة)



المصدر: حسابات الأونكتاد استناداً إلى الحسابات القومية الفصلية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

22 - واستخدم الأونكتاد في تقاريره السابقة منهجية مكرسة تجمع بين خرائط الأضرار وبيانات الإضاءة الليلية لتقدير تأثير العمليات العسكرية في الناتج الاقتصادي، مستفيداً في ذلك من العلاقة الطردية بين الأداء الاقتصادي والتغيرات الطارئة على أشعة الإضاءة الليلية. وبدأ التحليل بتقدير أثر الضرر المادي في الإضاءة باستخدام نهج فروق الفروق الذي يقارن متوسط التغير في الإضاءة في شبكات الخلايا المتضررة بنظيرتها في الخلايا غير المتضررة⁽²²⁾. ويستخدم خط الأساس لفترة ما قبل تشرين الأول/أكتوبر 2023 من القياسات اليومية المأخوذة في غزة في الفترة ما بين 22 أيلول/سبتمبر و 6 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وتُظهر النتائج أن الأثر التراكمي للدمار والأضرار الناجمة عن العمليات العسكرية المنفذة في الفترة ما بين 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 و 10 تشرين الأول/أكتوبر 2025 أدى إلى انخفاض الإضاءة الليلية بنسبة 75 في المائة، وهو دليل على التراجع الهائل في النشاط الاقتصادي (انظر الشكل الثاني).

(22) للحصول على المزيد من المعلومات بشأن المنهجية، انظر الوثيقة A/79/343.

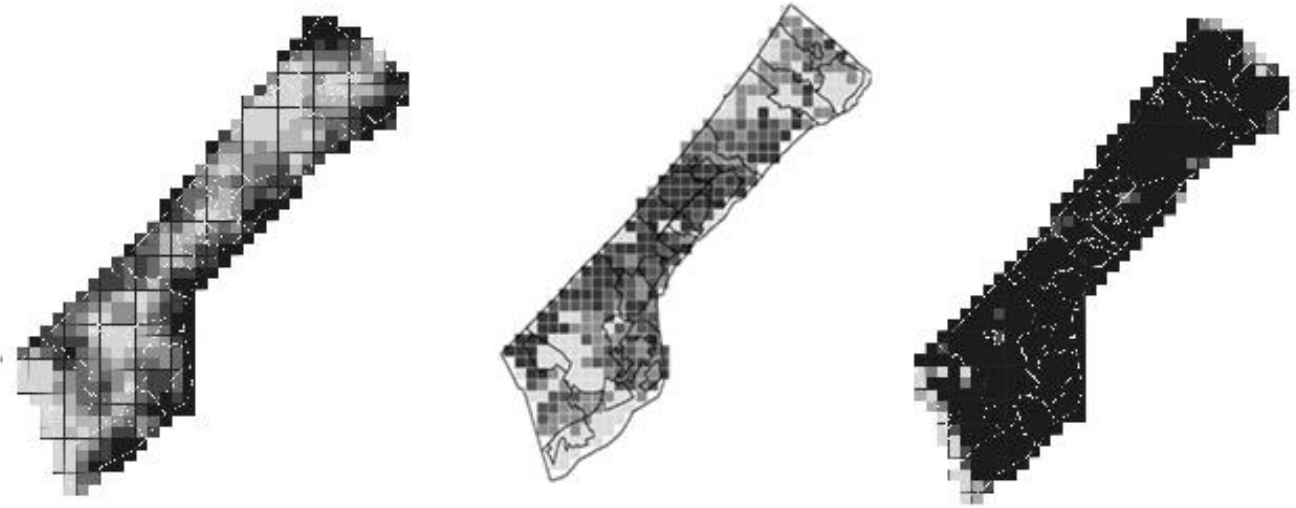
الشكل الثاني

تراجع النشاط الاقتصادي: متوسط الإضاءة الليلية

(أ) من 22 أيلول/سبتمبر إلى 6 تشرين الأول/أكتوبر 2023

(ب) من 20 إلى 21 أيار/مايو 2024

(ج) من 9 إلى 10 تشرين الأول/أكتوبر 2025



المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد، استناداً إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والإدارة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء التابعة للولايات المتحدة، 2025، خصائص الغطاء الأرضي (VNP46A1). يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط <https://ladsweb.modaps.eosdis.nasa.gov/search/order/1/VNP46A1--5200>.

ملاحظة: تبلغ مساحة كل خلية في الشبكة 1 كيلومتر مربع؛ وتدل الشبكات الأكثر ألها على انبعاث قدر أكبر من الضوء.

23 - ويظهر تحليل الإضاءة الليلية الفصلية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2012-2023 (الربع الثالث) مرونة قدرها 1,22: أي أن انخفاض الإضاءة الليلية بنسبة 1 في المائة يقابله انخفاض في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1,22 في المائة. وفي هذا السياق، يُشير انخفاض الإضاءة الليلية في فترة ما بعد تشرين الأول/أكتوبر 2023 إلى انكماش قدره 91,5 في المائة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يتسق مع البيانات الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

24 - ويكشف تحليل الأونكتاد، علاوة على ذلك، أنه بحلول 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2025 - أي بعد مرور شهر واحد على بدء سريان وقف إطلاق النار - لم تُظهر الإضاءة الليلية الإجمالية المنبعثة من غزة أي تغيير يُعتد به إحصائياً رغم حدوث تحول في توزيعها الداخلي. ويدل ذلك على أن التعافي الاقتصادي الشامل لم يكن قد بدأ بعد⁽²³⁾.

25 - وأتاح وقف إطلاق النار مرتين في عام 2025، خلال الربعين الأول والرابع، إيصال قدر محدود من المساعدة الإنسانية، وهذا ما أدى إلى تحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 34,2 في المائة، بيد أن ذلك جاء نتيجة لأثر القاعدة المنخفضة عقب الانهيار غير المسبوق المسجل بنسبة 83 في المائة في عام 2024. وفي الوقت نفسه، سجل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في غزة في عام 2024 أدنى مستوى بلغه أي واحد من الاقتصادات التي ترصدها مؤشرات التنمية العالمية، إذ سجل 161 دولاراً

(23) للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر UNCTAD/GDS/APP/2026/1.

(أو 0,44 دولار في اليوم). ولم يرتفع هذا النصيب في عام 2025 إلا بدرجة طفيفة ليبلغ 212 دولاراً (0,58 دولار في اليوم) (انظر الجدول 1 والشكلين ثالثاً (أ) و (ب)).

الجدول 1

تأثيرات القاعدة المنخفضة: المؤشرات الرئيسية

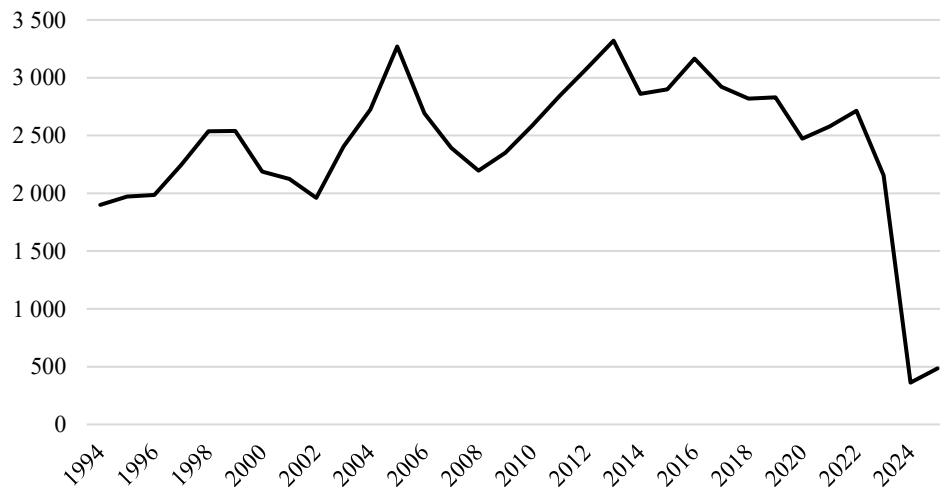
الفترة 2025/2024 (التغير بالنسبة المئوية)	الفترة 2025/2022 (التغير بالنسبة المئوية)	2025	2024	2022	
82-	34	486	362	2 713	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بملايين دولارات الولايات المتحدة لعام 2015 بالقيمة الثابتة)
83-	32	212,1	161,0	1 253	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بدولارات الولايات المتحدة لعام 2015 بالقيمة الثابتة)
83-	3	652	631	3 817	الاستهلاك النهائي (بملايين دولارات الولايات المتحدة لعام 2015 بالقيمة الثابتة)
94-	22	17	13,7	300	صافي تكوين رأس المال (بملايين دولارات الولايات المتحدة لعام 2015 بالقيمة الثابتة)
83-	—	30	0,0	176	صادرات السلع والخدمات (بملايين دولارات الولايات المتحدة لعام 2015 بالقيمة الثابتة)
86-	27-	217	297	1 502	واردات السلع والخدمات (بملايين دولارات الولايات المتحدة لعام 2015 بالقيمة الثابتة)
365	22	638	523	140	مؤشر أسعار الاستهلاك (2004=100)

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد استناداً إلى الحسابات القومية الفصلية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

الشكل الثالث (أ)

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في غزة (1994-2025)

(بملايين دولارات الولايات المتحدة لعام 2015 بالقيمة الثابتة)

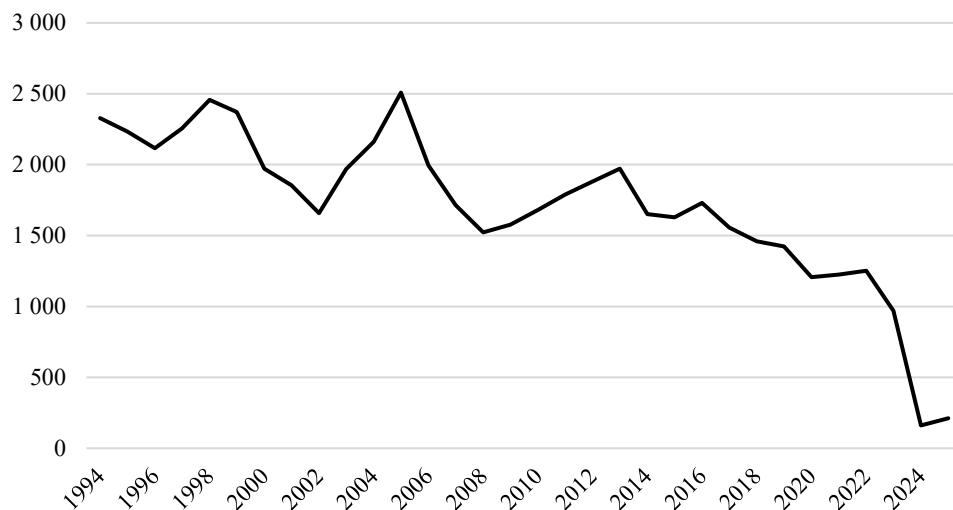


المصدر: حسابات الأونكتاد استناداً إلى الحسابات القومية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

الشكل الثالث (ب)

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في غزة

(بملايين دولارات الولايات المتحدة لعام 2015 بالقيمة الثابتة)

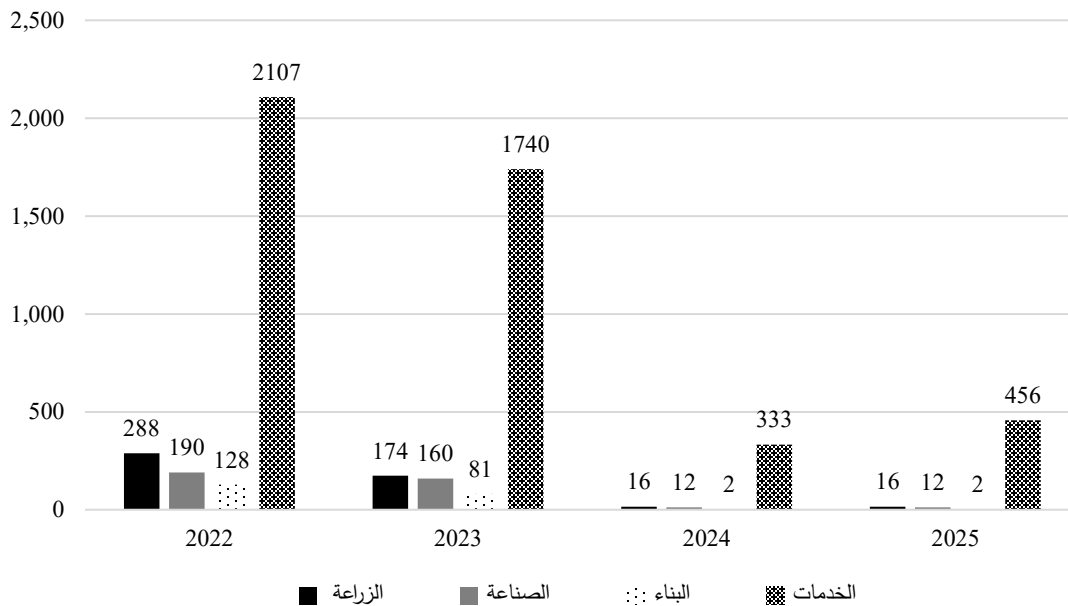


المصدر: حسابات الأونكتاد استناداً إلى الحسابات القومية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

26 - ولم يكن انتعاش الناتج المحلي الإجمالي في عام 2025، في معظمه، سوى نتاج إحصائي للقاعدة المنهارة مدفوعاً بقطاع الخدمات (الذي ارتفع من 333 مليون دولار إلى 456 مليون دولار)، في حين ظلت قطاعات الزراعة والصناعة والبناء راكدة. وهذا الانتعاش يعكس بالأحرى آثار القاعدة المنخفضة، وليس انتعاشاً حقيقياً في الإنتاج. فقد ظلت القطاعات كافة منخفضة انخفاضاً شديداً عن مستوياتها التي كانت عليها قبل الأزمة، حيث إن النسبة المسجلة في كل من قطاع الزراعة والصناعة والبناء والخدمات في عام 2025 لم تتجاوز من قيمتها المسجلة في عام 2022 مقدار 5,6 في المائة و 6,3 في المائة و 2,4 في المائة و 21,6 في المائة على التوالي (انظر الشكل السادس).

الشكل الرابع

التركيبية القطاعية لاقتصاد غزة (2022-2025)



المصدر: حسابات الأونكتاد استناداً إلى الحسابات القومية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

رابعاً - تقدير جزئي لتكلفة الاحتلال (2007-2025)

27 - استناداً إلى منهجيات الأونكتاد والنتائج التي خلص إليها (انظر الوثيقتين [A/75/310](#) و [A/79/343](#))، يُحدد هذا الجزء أولاً حجم التكاليف الناشئة عن العمليات العسكرية الإسرائيلية في الفترة ما بين تشرين الأول/أكتوبر 2023 وحزيران/يونيه 2025، مقيسةً بحجم الإمكانات الضائعة من الناتج المحلي الإجمالي. ثم يُحدّث بعد ذلك إجمالي التكلفة الاقتصادية التراكمية التي تكبدتها غزة على مدى 19 عاماً (2007-2025) بسبب ما نفذته إسرائيل من إجراءات الإغلاق وما فرضته من قيود على التنقل علاوة على عملياتها العسكرية المتكررة.

28 - ويتسم تقدير هذه التكاليف بتعقيد منهجي يُعزى إلى العوامل الداخلية والعوامل السببية المتداخلة والتحديات المتعلقة بالقياس. إذ تتشابه آثار الإغلاق والقيود المفروضة على التنقل والحصار والعمليات العسكرية تشابكاً عميقاً ولا يمكن الفصل بينها فصلاً دقيقاً. ومع ذلك، يُوفر السيناريو الافتراضي لمسار نمو مصمم وفق نموذج يفترض غياب هذه الصدمات نهجاً صالحاً للاستخدام. ويُقدم التفاوت بين الناتج المحلي الإجمالي الافتراضي ونظيره الفعلي تقديراً لتكلفتها الاقتصادية المجمعة.

29 - ويفترض السيناريو الافتراضي أن مساهمة غزة في الاقتصاد الفلسطيني ظلت عند مستواها المسجل في عام 2006. وبعبارة أخرى، يفترض هذا السيناريو عدم حدوث أي إغلاق أو عمليات عسكرية لاحقة، وأن معدل النمو يماثل معدل نمو الضفة الغربية المحتلة في الفترة من عام 2007 إلى عام 2025. والتقدير الذي يقوم عليه هذا السيناريو الافتراضي هو تقدير متحفّظ وذلك لأنه يفترض أن مسار النمو في الضفة الغربية لم يكن في حد ذاته مقيداً بالاحتلال، وهذا غير صحيح. ومن ثم فإن التكلفة الحقيقية للقيود والعمليات

العسكرية هي على الأرجح أعلى من التقديرات الواردة هنا. والحال أن حصة غزة من الناتج المحلي الإجمالي انخفضت من 31 في المائة في عام 2006 إلى 3,9 في المائة في عام 2025 - وهو تراجع بما يقارب ثمن مستوياتها السابق. وتُقاس التكلفة الاقتصادية كمياً بالفجوة بين الناتج المحلي الإجمالي الفعلي والقيم المتوقعة في ظل هذا السيناريو الافتراضي.

30 - ويكشف التقييم الكمي أن اقتصاد غزة لو نما بنفس معدل نمو اقتصاد الضفة الغربية المحتلة في الفترة من عام 2007 إلى عام 2022، لكان الناتج المحلي الإجمالي السنوي لغزة أعلى من مستواه الفعلي بنسبة 73 في المائة. ولو وُسّع نطاق التحليل ليشمل الفترة بأكملها حتى عام 2025 لبلغ متوسط الناتج المحلي الإجمالي السنوي مستوى أعلى من المستويات الفعلية بنسبة 215 في المائة. ويُترجم ذلك إلى خسارة تراكمية مقدرة تبلغ 47,2 بليون دولار من إمكانات الناتج المحلي الإجمالي المُهدرة على مدى 18 عاماً (انظر الجدول 2 والشكل الخامس).

31 - وهذه التكلفة المقدرة هي في آن واحد جزئية ومتحفظة. فلئن كان السيناريو الافتراضي يعتبر أن اقتصاد غزة قد نما بمعدل نمو الضفة الغربية نفسه، فإن الضفة الغربية هي بذاتها رازحة تحت نير الاحتلال، وقُيّدت إمكانات نموها تقييداً شديداً بسببه. وعلاوة على ما أسلف، تستثني التكلفة المقيسة بالناتج المحلي الإجمالي الممكن الضائع ثمن استبدال أو إصلاح الرأسمال المادي والبشري المدمر، فضلاً عن الأصول العامة والخاصة، التي فقدت من جراء العمليات العسكرية المتعاقبة.

الجدول 2

تقديرات النمو الضائع في غزة (2007-2025): الناتج المحلي الإجمالي الفعلي مقابل الناتج المحلي الإجمالي الافتراضي

(بملايين دولارات الولايات المتحدة لعام 2025 بالقيمة الثابتة)

السنة	الناتج الفعلي	الناتج الافتراضي	الفرق	التغير بالنسبة المئوية
2007	2 393,2	2 973,2	580,0	24,2
2008	2 196,7	3 363,0	1 166,3	53,1
2009	2 350,8	3 667,7	1 316,9	56,0
2010	2 586,3	3 834,6	1 248,3	48,3
2011	2 840,5	4 200,1	1 359,6	47,9
2012	3 076,7	4 427,7	1 351,0	43,9
2013	3 320,5	4 590,9	1 270,4	38,3
2014	2 860,7	4 788,8	1 928,1	67,4
2015	2 900,1	4 997,3	2 097,2	72,3
2016	3 164,9	5 436,8	2 271,9	71,8
2017	2 921,4	5 644,2	2 722,8	93,2
2018	2 818,9	5 775,9	2 957,0	104,9
2019	2 830,2	5 866,8	3 036,6	107,3
2020	2 473,3	5 219,3	2 746,0	111,0

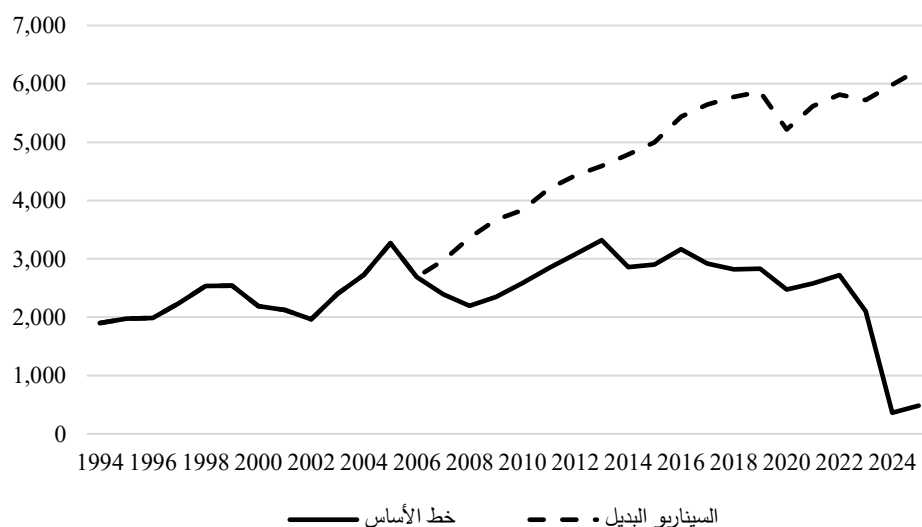
السنة	الناتج الفعلي	الناتج الافتراضي	الفرق	التغير بالنسبة المئوية
2021	2 578,1	5 616,2	3 038,1	1 17,8
2022	2 722,7	5 817,6	3 094,9	1 13,7
2023	2 100,4	5 719,9	3 619,5	1 72,3
2024	362	5 986	5 624	1 554
2025	486	6 243	5 758	1 186
المجموع	46 983	94 169	47 186	

المصدر: حسابات الأونكتاد.

الشكل الخامس

تقديرات الناتج المحلي الإجمالي الضائع في غزة (2025-2007)

(بملايين دولارات الولايات المتحدة لعام 2015 بالقيمة الثابتة)



المصدر: حسابات الأونكتاد.

الجدول 3

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الضائع المقدّر (2025-2007)

(بملايين دولارات الولايات المتحدة لعام 2015 بالقيمة الثابتة)

السنة	النصيب الفعلي	النصيب الافتراضي	الفرق	التغير بالنسبة المئوية
2007	1 714,7	2 130,3	415,6	24,2
2008	1 521,4	2 329,2	807,8	53,1
2009	1 575,6	2 458,2	882,6	56,0
2010	1 679,4	2 490,0	810,6	48,3

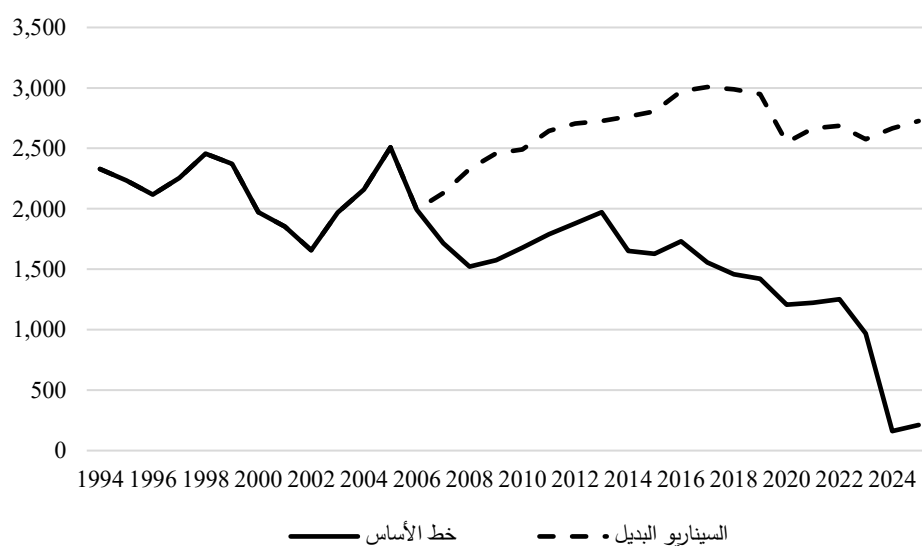
السنة	النصيب الفعلي	النصيب الافتراضي	الفرق	التغير بالنسبة المئوية
2011	1 788,7	2 644,8	856,1	47,9
2012	1 880,3	2 705,9	825,6	43,9
2013	1 971,5	2 725,8	754,3	38,3
2014	1 651,3	2 764,3	1 113,0	67,4
2015	1 628,9	2 806,8	1 177,9	72,3
2016	1 730,8	2 973,3	1 242,5	71,8
2017	1 556,6	3 007,4	1 450,8	93,2
2018	1 458,3	2 988,0	1 529,7	104,9
2019	1 422,2	2 948,1	1 525,9	107,3
2020	1 207,6	2 548,4	1 340,8	111,0
2021	1 223,9	2 666,2	1 442,3	117,8
2022	1 256,8	2 685,4	1 428,6	113,7
2023	945,7	2 575,4	1 629,7	172,3
2024	161	2 664,6	2 503,5	1 554,0
2025	212	2 726,9	2 514,9	1 186

المصدر: حسابات الأونكتاد.

الشكل السادس

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الضائع المقدّر في غزة (2007-2025)

(بملايين دولارات الولايات المتحدة لعام 2015 بالقيمة الثابتة)



المصدر: حسابات الأونكتاد.

خامساً - طول الطريق المفضي إلى التعافي

32 - ليست القيود المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني - وعلى غزة بوجه خاص - وليدة الأحداث الأخيرة، بل إنها ناجمة عن أكثر من 59 عاماً من الاحتلال. وقد شهدت الفترة التي أعقبت تشرين الأول/أكتوبر 2023 تسارعاً في وتيرة أنماط تسبب الاحتدام الحالي للنزاع. ويشير التقييم السريع للأضرار والاحتياجات في قطاع غزة، الذي نشره الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والبنك الدولي في نيسان/أبريل 2026، إلى أن إجمالي الأضرار التي لحقت بالأسواق المادية في غزة بلغ 35,2 بليون دولار في 9 تشرين الأول/أكتوبر 2025. وتصل احتياجات التعافي وإعادة الإعمار إلى 71,4 بليون دولار، أي ما يعادل أربعة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني في عام 2025. ويكشف هذا الرقم بوضوح عن الحجم الهائل للتحدي القائم.

33 - وتبرز تحديات لوجستية جسيمة بصرف النظر عن التكلفة المالية. إذ تراكم أكثر من 68 مليون طن متري من الأنقاض في أرجاء غزة عقب عامين من الحرب، تسببت في إعاقة شبكات النقل، وعرقلة إيصال المساعدات الإنسانية، وتأخير إصلاح البنية التحتية، والحيلولة دون العودة الآمنة للسكان النازحين. وتُقدّر احتياجات التعافي وإعادة الإعمار الخاصة بإدارة الأنقاض وحدها بنحو 2,65 بليون دولار، وتشمل عمليات الإزالة وإعادة التدوير والتخلص والمعالجة البيئية⁽²⁴⁾.

34 - وينبغي ربط الاستجابة الإنسانية استراتيجياً بالأهداف الإنمائية طويلة الأجل. ويتعين، منذ البداية، تصميم المساعدة قدر الإمكان بحيث تدعم التعافي والتنمية. ويكتسي الأخذ بنهج تطلعي أهمية أساسية لاتباع مسار موثوق للانتقال من الأزمة إلى الاستقرار والاعتماد على الذات، على أن يدعمه انخراط دولي منسق ورفع للقيود كافة.

35 - ويظهر تحليل الأونكتاد أن الناتج الاقتصادي في غزة يمكن أن ينتعش ليصل إلى مستواه المسجل في عام 2022 بحلول عام 2030، وذلك شريطة إنشاء بنية تحتية مادية متينة على الفور والحفاظ على ظروف يسود فيها السلام والاستقرار وإقامة إطار مؤسسي فعال. ومن شأن ذلك أن يُرسى أساساً لعملية إعادة إعمار لاحقة وأوسع نطاقاً قادرة على استيعاب مستويات أعلى بكثير من الاستثمار. وسيظل التعافي الاجتماعي والاقتصادي الكامل عملية طويلة الأمد، حتى عقب هذا التعافي الأولي وبافتراض نمو الناتج المحلي الإجمالي بعد ذلك بمعدل سنوي قدره 5 في المائة في المتوسط. ومن المتوقع ألا يعود نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي - وهو مؤشر رئيسي للأداء الاقتصادي - إلى مستواه المسجل في عام 2022 إلا بحلول عام 2035⁽²⁵⁾.

36 - ومن المحاذير المهمة أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لا يعكس سوى بُعد محدود من أبعاد الأداء الاقتصادي. فهو لا يأخذ في الحسبان تكلفة استبدال ما دمر من الموجودات الرأسمالية والأسواق المادية الشخصية والعامة، بما في ذلك المساكن والأسواق الإنتاجية والمؤسسات والبنية التحتية العامة. ولا يقل عن ذلك أهمية أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لا يأخذ في الحسبان التدهور الكبير الذي أصاب الرأسمال البشري والجروح الجسدية والصدمات النفسية الواسعة النطاق، فضلاً عن متغيرات أخرى لا يشملها الناتج المحلي الإجمالي لكنها أساسية للرفاه والتقدم. وتُمثل هذه الخسائر مجتمعة تراجعاً عميقاً مستمراً في رفاهية المجتمع والقدرة الإنتاجية.

(24) World Bank, European Union and United Nations, *Gaza Strip Rapid Damage and Needs Assessment*

(25) للحصول على المزيد من المعلومات بشأن المنهجية، انظر الوثيقة UNCTAD/GDS/APP/2026/1.

ألف - محاكاة عملية التعافي: التكامل الضروري بين المعونة الإنسانية والمساعدة لأغراض إعادة الإعمار

37 - يُقدّر التقييم السريع للأضرار والاحتياجات احتياجات التعافي العاجلة بمبلغ 10,8 بلايين دولار خلال الأشهر الثمانية الأولى من فترة التعافي، وبمبلغ إضافي قدره 15,5 بليون دولار للأشهر العشرة اللاحقة، ليبلغ مجموع الاحتياجات 26,3 بليون دولار في الأشهر الثمانية عشر الأولى. ويبحث هذا الفرع ما يحتمل أن يترتب على خطة التعافي المقترحة في التقييم السريع للأضرار والاحتياجات من أثر في مستوى الاقتصاد الكلي.

38 - ويُحاكي هذا الفرع، باستخدام دالة الاستجابة للنبضات في نماذج الانحدار الذاتي للمتجهات، حزمة افتراضية للتعافي المبكر في غزة: 2 بليون دولار لكل ربع سنة على مدى عامين، تُقسّم بالتساوي بين المساعدة الإنسانية وإعادة الإعمار/استعادة الخدمات. وعلى الرغم من أن هذا المبلغ لا يمثل سوى جزء يسير من مبلغ 26,3 بليون دولار الذي قدره تقييم الأضرار والاحتياجات للأشهر الثمانية عشر الأولى، فإن التحليل الكمي يقدم مؤشراً واضحاً على التداعيات الإيجابية المتتالية التي يمكن أن تلحقها هذه الصدمة الإيجابية باقتصاد غزة المدمر. ومن خلال تتبع هذه التداعيات المتتالية المحتملة، تُسفر النتائج عن رؤية عملية لتوجيه استراتيجيات التعافي الرامية إلى تعظيم العوائد الإنمائية التي ينتفع بها الشعب الفلسطيني.

39 - ويُشير التحليل الكمي للاستجابة للنبضات في نماذج الانحدار الذاتي للمتجهات إلى أن الاقتصاد سيستجيب لضخ بليون دولار كل ربع سنة على مدى عامين على النحو التالي (انظر الشكل السابع):

(أ) يرتفع الاستهلاك على الفور بفضل المساعدة المباشرة، ثم تتسارع وتيرته في وقت تسفر فيه إعادة الإعمار عن توفير فرص العمل وتوليد الأجور. وتصل الاستجابة إلى ذروتها في الربع السابع، إذ ترتفع بنسبة 150 في المائة عن خط الأساس للنتائج المحلي الإجمالي لعام 2025، ثم يتلاشى الأثر تدريجياً؛

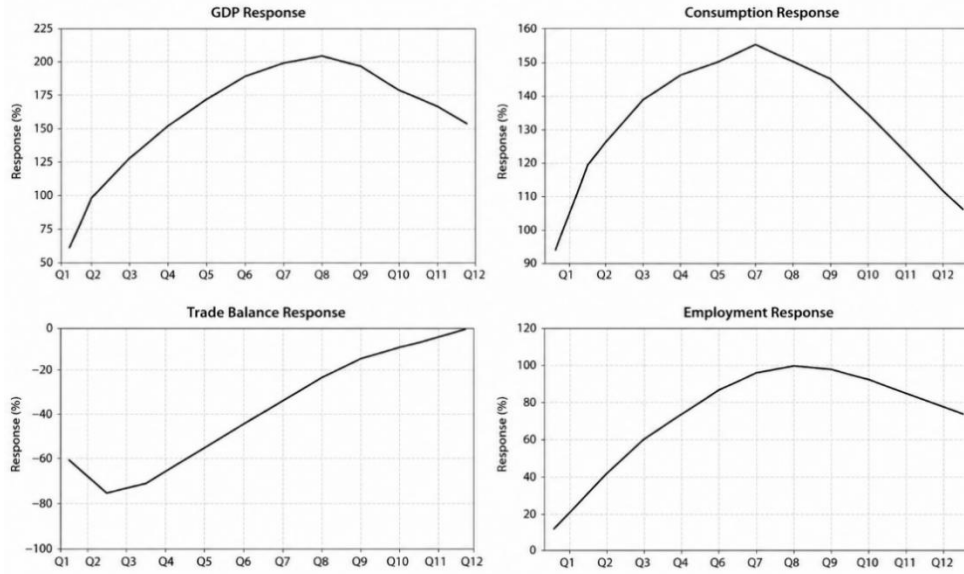
(ب) تُدفع عجلة الناتج المحلي الإجمالي في هذا السيناريو بمحركين: الطلب الاستهلاكي ونشاط إعادة الإعمار (مثل إزالة الأنقاض والإصلاحات الهيكلية). وتصل استجابة الناتج المحلي الإجمالي إلى ذروتها قرب نهاية فترة العامين عند 200 في المائة، وهو ما يعني أن الناتج المحلي الإجمالي المطلق يرتفع إلى ثلاثة أضعاف مقارنة بخط الأساس الذي بلغه في عام 2025. ويستمر الأثر بعد ذلك غير أنه يضعف مع تبدد الصدمة الإيجابية الأولية؛

(ج) تشهد الواردات ارتفاعاً حاداً في العام الأول، وهذا ما يعكس التدمير شبه التام الذي لحق بالقدرة الإنتاجية المحلية. وتتسرب نسبة كبيرة من التحفيز إلى الخارج، في ظل قلة البدائل المحلية للسلع المستوردة، نظراً لضرورة استيراد معظم المواد المطلوبة. ويصل العجز التجاري، مدفوعاً بالواردات، إلى ذروته بحلول الربع الثاني، ثم يتقلص باستمرار موازنة مع تعافي القدرة الإنتاجية المحلية وتراجع الاعتماد على الواردات؛

(د) تستجيب العمالة بتأخير زمني نظراً لأن مشاريع إعادة الإعمار تستغرق وقتاً لتخطيطها وتنفيذها وإبائها ثمارها. ويرتفع الطلب على العمالة، بمجرد انطلاق هذه المشاريع، ارتفاعاً حاداً في قطاعات البناء والنقل والمرافق والخدمات، ليبلغ ذروته في الربع الثامن تقريباً، ثم ينحسر تدريجياً.

الشكل السابع

دالة الاستجابة النبضية لضخ مساعدات افتراضية بقيمة 2 بليون دولار عند كل ربع من أرباع السنة لأغراض المساعدة الإنسانية وإعادة الإعمار



المصدر: تقديرات أمانة الأونكتاد استناداً إلى الحسابات القومية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

40 - ولاستخلاص رؤى سياساتية بشأن كيفية تأثير تركيبة المعونة في النتائج الاقتصادية، نكرر تمرين الاستجابة النبضية الكمية في ظل سيناريو المساعدة الإنسانية وحدها: ضخ نفس المقدار من المال، أي 2 بليون دولار، كل ربع سنة على مدى عامين، يُخصص بالكامل للمساعدة الإنسانية والحماية الاجتماعية، دون أي إنفاق على إعادة الإعمار. وتُسفر مقارنة هذا السيناريو بالسيناريو الذي يشمل إعادة الإعمار عن دروس بالغة الأهمية لتخطيط عملية التعافي. ويستجيب الاقتصاد، في ظل سيناريو المساعدة الإنسانية وحدها، على النحو التالي (انظر الشكل الثامن):

(أ) يستجيب الاستهلاك بقوة وعلى الفور، ليلعب ذروته عند 360 في المائة في الربع السادس. ويعكس ذلك ميلاً حدياً للاستهلاك قدره 1، إذ تحوّل الأسر المعيشية الدخل الإضافي بسرعة إلى إنفاق على الضروريات. ثم يتلاشى الأثر تدريجياً بعد ذلك؛

(ب) يستجيب الناتج المحلي الإجمالي المقدر عبر النموذج استجابة إيجابية، بيد أنه يظل محدوداً بدرجة أكبر بكثير من حيث الحجم والمدة، إذ يصل إلى ذروته عند 170 في المائة فقط بحلول الربع السادس، وهذا ما يقل عن الارتفاع البالغ ثلاثة أضعاف مقارنة بقاعدة عام 2025 الذي لوحظ في السيناريو الذي يشمل إعادة الإعمار. ويرتفع الناتج بفعل الدفعة الأولية للطلب، غير أن الأثر يتبدد في غضون أفق زمني قصير نسبياً؛

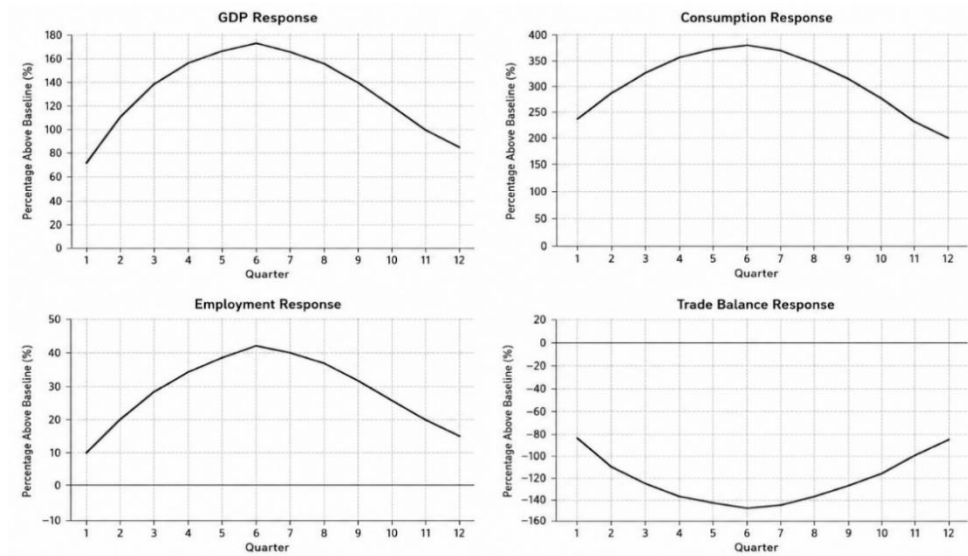
(ج) يتدهور الميزان التجاري فور ضخ المعونة، وذلك من أقوى استجابات النظام، بالنظر إلى ارتفاع الميل الحدي للاستيراد بسبب الافتقار إلى البدائل المحلية. ويؤجج الارتفاع الحاد في الاستهلاك الطلب على الواردات الذي يعجز الإنتاج المحلي عن تلبيته، وهذا ما يتسبب في زيادة حادة في الواردات.

ونتيجة لذلك، تتسرب نسبة كبيرة من التحفيز إلى الخارج، فيضعف أثره في الإنتاج المحلي. وينحسر أثر الميزان التجاري مع تراجع صدمة الطلب؛

(د) تتخذ العمالة مساراً مماثلاً غير أنه يتسم بتأخير زمني ملحوظ، إذ يرتفع تدريجياً ليبلغ ذروته بعد عدة أرباع سنة من الصدمة الأولية قبل أن يعود إلى خط الأساس. وعلى الرغم من أن صدمة الدخل تحقق مكاسب إيجابية على صعيد العمالة، فإن هذه المكاسب تقل عن نصف نظيرتها في السيناريو الذي يشمل إعادة الإعمار، وتقتصر كثيراً عن إحداث تخفيضات كبيرة أو مستدامة في معدلات البطالة.

الشكل الثامن

دالة الاستجابة النبضية لضخ مساعدات افتراضية بقيمة 2 بليون دولار عند كل ربع من أرباع السنة لأغراض المساعدة الإنسانية (دون إعادة الإعمار)



المصدر: تقديرات أمانة الأونكتاد استناداً إلى الحسابات القومية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

41 - يكشف تحليل الاستجابة للنضجات في نماذج الانحدار الذاتي للمتجهات عن تباينات صارخة في كيفية استجابة اقتصاد غزة للمساعدة، ويتوقف ذلك بصورة حاسمة على ما إذا كانت إعادة الإعمار ترافق المساعدة الإنسانية. وينمو الاقتصاد بطريقة مستدامة ومتعددة الأبعاد عندما تكون إعادة الإعمار مشمولة في المساعدة المقدمة. ويرتفع الاستهلاك على الفور بفضل المساعدة المباشرة، ثم تتسارع وتيرته بفضل فرص العمل والأجور التي تولدها عملية إعادة الإعمار، بحيث يبلغ ذروته متجاوزاً مستويات ما قبل الصدمة بنسبة 150 في المائة في الربع السابع. ويتخذ الناتج المحلي الإجمالي مساراً تصاعدياً قوياً، مدفوعاً بكل من توسع طلب الأسر المعيشية وانتعاش القطاعات الإنتاجية، ليصل في نهاية المطاف إلى ثلاثة أضعاف خط الأساس للناتج المحلي الإجمالي لعام 2025.

42 - ويسفر سيناريو المساعدة الإنسانية وحدها، في المقابل، عن نتيجة أدنى بكثير. فيرتفع الاستهلاك ارتفاعاً حاداً في البداية، لكن الناتج المحلي الإجمالي يبلغ ذروته متجاوزاً خط أساس عام 2025 بنسبة 170 في المائة فقط بحلول الربع السادس - أي أنه يعجز حتى عن بلوغ ثلاثة أضعاف المستوى الأولي - ويتبدد الأثر بسرعة. وعلى الرغم من أن العمالة تتخذ مساراً مماثلاً يتسم بالتأخير الزمني،

فإنها لا تبلغ سوى أقل من نصف المستوى المحقق عندما تكون إعادة الإعمار جزءاً من حزمة المساعدة. ويتسم هذا التباين بفائدة ذات أهمية خاصة في سياق أزمة بطالة ذات أبعاد تاريخية، إذ تقارب نسبة العاطلين عن العمل 85 في المائة من القوة العاملة.

43 - ويوضح هذا التباين الجلي أن المساعدة الإنسانية وحدها لا تحقق إلا مكاسب ضعيفة في الناتج المحلي الإجمالي وحداً أدنى من فرص العمل المتأتية، في حين تسهم تلك المساعدة عندما تقتزن بإعادة الإعمار في إعادة بناء القدرة الإنتاجية والحفاظ على النمو وتقليص الاعتماد على الواردات ومضاعفة الأثر الحاصل في ميدان العمالة خمسة أضعاف.

44 - أما الآثار المترتبة على ذلك من الناحية السياسية فهي واضحة بنفس القدر:

- (أ) تُعدّ إعادة الإعمار ضرورية لأيّ تعافٍ يُراد له أن يدوم أطول من أمد تدفق المعونة ذاته؛
- (ب) يكتسي كل من حجم التمويل الدولي وتوزعه أهمية حاسمة لتحقيق التعافي المستدام؛
- (ج) ينبغي أن يستهدف الإنفاق على إعادة الإعمار إعادة بناء القدرة الإنتاجية والبنية التحتية المدنية من قبيل المدارس والمستشفيات؛ وإلا فستظل غزّة حبيسة دورة اقتصادية ممولة من المانحين ومدفوعة بالاستهلاك يلزمها الاعتماد الدائم على الواردات، وهذا ما يزيد من خطر فتور همة المانحين؛
- (د) يجب أن تُعطى الأولوية لمكونات خطط التعافي: العمالة الفلسطينية، والشركات الفلسطينية، والمواد الفلسطينية، ومن ضمنها الأنقاض المعاد تدويرها، المستمدة من غزّة والضفة الغربية والقدس الشرقية. ويُعدّ ذلك ضرورياً للحفاظ على الآثار المضاعفة داخل الاقتصاد المحلي والحد من تسرب التحفيز إلى الخارج. غير أنه ينبغي تنفيذ عملية إعادة تدوير الأنقاض وفقاً لبروتوكولات السلامة اللازمة، بالنظر إلى وجود ذخائر غير منفجرة ومواد يُحتمل أن تكون خطيرة. وينبغي إيلاء الأولوية للمساعدة التقنية الدولية من أجل الإدارة المأمونة للأنقاض إلى جانب جهود إعادة الإعمار. ويتعين أخيراً إشراك الفلسطينيين في غزّة بطريقة مجدية في عملية صنع القرارات المتعلقة بإعادة الإعمار، وهذا ما يكتسي أهمية حاسمة ويرتبط أيضاً بإعمال الحقوق المدنية والسياسية على النطاق الأوسع.

45 - وسيحدد حجم أي تدخل في المستقبل، سواء اقترن باختيار سيناريو المساعدة الإنسانية وحدها أم سيناريو المساعدة الإنسانية المقترنة بإعادة الإعمار، ما إذا كانت غزّة ستتعاوى من حالة الانهيار أم ستظل حبيسة الاعتماد على المعونة إلى أجل غير مسمى، وما إذا كان في مقدورها، في نهاية المطاف، أن تحافظ على مقومات الحياة والعيش، لا كهيئة وحسب وإنما كمجتمع أيضاً.

باء - مسوغات برامج الأشغال العامة

46 - يتمثل أحد الاستنتاجات المتسقة في كلا السيناريوهين في أن العمالة تتخلف عن الاستهلاك والواردات، وهذا ما يمثل قصوراً بالغ الأهمية بالنظر إلى أن معدل البطالة يتجاوز 85 في المائة في غزّة⁽²⁶⁾. ويمكن التخفيف من حدة أزمة البطالة هذه مباشرة عن طريق برامج الأشغال العامة في إطار إعادة بناء القاعدة الإنتاجية للاقتصاد. ولا يقتصر فضل هذه البرامج على التعويض عن تأخر إيجاد فرص العمل فحسب، بل إنه يعزز بنشاط القاعدة الإنتاجية في مجالات استراتيجية مستهدفة.

(26) انظر: <https://www.ilo.org/sites/default/files/2026-04/ILC114-DG-APP-%5BCABINET-260407-.001%5D-Web-EN.pdf>

47 - وبرامج الأشغال العامة هي مبادرات تمولها الحكومة أو يمولها المانحون وتوفر فرص عمل لأفراد مستهدفين في مشاريع تعود بالنفع على المجتمع. وتقتضي برامج الأشغال العامة من المستفيدين أن يعملوا لقاء ما يتلقونه من أجر، وذلك على النقيض من برامج المساعدة الاجتماعية التقليدية (كالتحويلات النقدية أو المعونة الغذائية). ويميز هذا الشرط القائم على العمل هذه البرامج بوصفها حماية اجتماعية "إيجابية"، لا "سلبية".

48 - ولا تزال برامج الأشغال العامة تحظى بشعبية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل تحديداً لأنها تحقق عائداً "متعدد المكاسب". فهي تسهم في توفير دخل فوري وإنشاء أصول عامة معمرة وتزويد المشاركين بمهارات تعزز قابليتهم للتوظيف وعائداتهم على المدى الطويل، علاوة على مجموعة من الآثار الخارجية الإيجابية. وينبغي، بناءً على ذلك، النظر إليها جنباً إلى جنب مع التحويلات النقدية بوصفها أدوات تكملية، أو بدائل مباشرة عند الاقتضاء⁽²⁷⁾.

49 - وينبغي بالتالي أن تكون برامج الأشغال العامة جزءاً صميماً من أي إطار لتمويل عملية التعافي، لا بوصفها مجرد شبكة أمان اجتماعي، وإنما كأداة لمعالجة التحديات الاجتماعية والبيئية الملحة في آن واحد، ومن ضمن ذلك الإدماج الاجتماعي للسكان المهمشين والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ، على أن تكون تلك البرامج متماشية مع معايير العمل الدولية. ويمكن لبرامج الأشغال العامة المحكمة التصميم أن تكون جسراً حاسماً بين أنشطة المساعدة وأنشطة التنمية، فتستفيد من المعونة لتقوية تكوين الرأسمال البشري والمادي على السواء، وهذا ما يشجع على أن تكون عملية التعافي حقيقية ومستدامة وقادرة على الصمود ومستتيرة بمقتضيات أعمال حقوق الإنسان.

50 - وتستلزم الاستجابة المجدية لأزمة العمالة في غزة إيجاد جيل جديد من برامج الأشغال العامة القابلة للتكيف والمصممة تصميمًا مخصصًا يلائم القيود الفريدة التي تواجهها دولة فلسطين، ألا وهي استمرار الاحتلال، والتشتت الجغرافي، والقيود المفروضة على حركة العمال والمواد، ومظاهر النقائات المستمرة بين الجنسين، ووجود نسبة كبيرة من الشباب الملمين بالتكنولوجيا الرقمية. ويمكن لهذه البرامج أن تتخطى وظيفة شبكة الأمان التقليدية لتدر فوائد شاملة ومستدامة وطويلة الأجل. وتبرز في هذا الصدد أهمية ثلاثة نماذج مبتكرة على وجه التحديد هي كما يلي:

(أ) برامج الأشغال العامة الخضراء: تركز هذه البرامج على إصلاح الأراضي، وإدارة المياه، والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ، وتعالج مشكلة التدهور البيئي وتسهم في إيجاد فرص عمل في المناطق الريفية والهشة؛

(ب) برامج الأشغال العامة الموجهة نحو تقديم الرعاية: تكون مصممة لتلبية احتياجات المجتمع المتنامية بسرعة في مجالات رعاية الأطفال، ورعاية المسنين، ودعم الأشخاص ذوي الإعاقة، والرعاية المنزلية، وتوظف النساء ضمن إطار نظامي، وهذا ما يخفف عنهن عبء الرعاية الهائل غير المدفوع الأجر ويسهم في الوقت ذاته في بناء ما يلزمهن من مهارات في ظل توسع اقتصاد الرعاية؛

(ج) برامج الأشغال العامة الرقمية: يمكن لهذه البرامج أن تؤدي دوراً مركزياً في إعادة بناء الاقتصاد الرقمي في غزة، واستعادة القدرة على الاتصال الإلكتروني، وإعادة تشييد البنية التحتية المدمرة

(27) انظر: <https://openknowledge.worldbank.org/server/api/core/bitstreams/d8d3988b-5bee-42a1-855e-83b2140d84b7/content>.

لوسائل الاتصال. وثمة حاجة ملحة إلى ذلك، إذ تُمر جزء كبير من البنية التحتية الرقمية، وتفتقر نسبة كبيرة من السكان إلى سبل يمكن التعويل عليها للاتصال بالإنترنت، وتراجعت معدلات امتلاك الهواتف الذكية تراجعاً حاداً. وقد تعرض الاقتصاد الرقمي لدمار هائل؛ إذ انهارت القيمة المضافة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في الفترة بين عامي 2023 و 2025، بنسبة 88 في المائة حيث لم تتجاوز 1,6 مليون دولار، وهذا ما قضى على الوظائف والفرص المتاحة وعلى أساس بالغ الأهمية لإعادة الإعمار⁽²⁸⁾. وتتيح برامج الأشغال العامة الرقمية فرصة تحويلية للعمل عن بُعد. ويمكن للمشاركين جني الدخل، واستحداث أصول رقمية عامة، وإرساء شبكات قيمة للكسب والتعلم داخل غزة وخارجها. ويتطلب هذا النموذج جهداً بدنياً أقل، ويسهل على النساء والأشخاص ذوي الإعاقة والشباب الانخراط فيه، كما يمكن تنفيذه حتى عندما تحد الشواغل الأمنية من حرية التنقل.

سادساً - استنتاجات وتوصيات

51 - على الرغم من التحسن الذي أعقب وقف إطلاق النار في تشرين الأول/أكتوبر 2025، بقي الوضع في غزة مزرياً جداً حتى منتصف عام 2026 في خضم استمرار العنف وسقوط القتلى في صفوف المدنيين والقيود الشديدة المفروضة على المعونة. ويتحتم وضع حد فوري للعنف وللاحتلال الإسرائيلي⁽²⁹⁾. وثمة حاجة ملحة إلى انخراط دولي مستمر لوقف التدهور الاجتماعي الاقتصادي، ومعالجة الأزمة الإنسانية، وعكس مسار التراجع الإنمائي الطويل الأمد بوضع إطار شامل للتعافي يشمل الأرض الفلسطينية المحتلة برمتها ويستند إلى مساعدة منسقة وتدابير ملموسة لتخفيف القيود المفروضة على التجارة والتنقل والاستثمار. وينبغي معالجة العوائق البالغة الخطورة على سبيل الأولوية وهي:

(أ) يجب على إسرائيل منع سقوط المزيد من القتلى والجرحى في صفوف المدنيين، وضمان إيصال المساعدات الإنسانية بسرعة وأمان ودون عوائق على نطاق واسع في جميع أنحاء غزة؛ وعلاوة على ذلك، يجب على جميع الأطراف الاحترام التام لوقف إطلاق النار وامتثال أحكام القانون الدولي في جميع الأوقات؛

(ب) يجب على إسرائيل أن تبادر، طبقاً لمقتضيات قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، إلى رفع جميع القيود المفروضة على توفير المساعدة الإنسانية وتوزيعها في جميع أنحاء غزة، ومن ضمنها الأغذية والوقود والعلاج الطبي؛

(ج) تشكل الذخائر غير المنفجرة والمتفجرات من مخلفات الحرب عقبة بالغة الخطورة أمام إزالة الأنقاض وإعادة الإعمار. وينبغي أن تعطى الأولوية لإزالة الأنقاض والتخلص من الذخائر المتفجرة باعتبارها شروطاً أساسية لإعادة الإعمار، وأن يجري دعمها بالتمويل الدولي وبالخبرة التقنية الدولية. ويستلزم وجود مواد خطرة إعادة تدوير الأنقاض، على ألا يجري ذلك إلا وفق ما يلزم من بروتوكولات السلامة؛

(28) World Bank, European Union and United Nations, *Gaza Strip Rapid Damage and Needs Assessment*

(29) *Legal Consequences Arising from the Policies and Practices of Israel in the Occupied Palestinian*

Territory, including East Jerusalem, Advisory Opinion, I.C.J. Reports 2024, p. 753, para. 285

(د) تُعدّ استعادة الخدمات الأساسية (الإسكان؛ والصحة؛ والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية؛ والكهرباء؛ والاتصالات؛ والنقل) شرطاً أساسياً للتعافي. وينبغي إعطاء الأولوية لاستعادة تلك الخدمات على وجه الاستعجال، وأن يتم دعمها بتمويل كافٍ ومساعدة دولية منسقة؛

(هـ) ينبغي أن يكون إصلاح البنية التحتية الرقمية من ضمن الأولويات. فالقدرة على الاتصال الإلكتروني هي بمثابة شريان حياة يمتد أثره إلى ما هو أبعد بكثير من مساهمته المباشرة في النشاط الاقتصادي. وتشكل الاتصالات الدعامة الأساسية للاستجابة الإنسانية؛ وعندما تنهار، تنهار معها سلامة المدنيين. وتتعرقل جهود التنسيق ولا تصل الإنذارات المبكرة إلى المعرضين للخطر. وقد تسبب عزل غزة عن شبكات المعرفة العالمية في تقويض قطاعي التعليم والرعاية الصحية وكل قطاع يعتمد على الاتصال الإلكتروني. وينبغي إعادة بناء البنية التحتية الرقمية على وجه الاستعجال، ونشر برامج الأشغال العامة الرقمية لربط الشباب في غزة بالأسواق العالمية، وإعادة بناء قطاع المعلومات والاتصالات، وإرساء الأساس لاقتصاد رقمي قادر على الصمود.

52 - وفي هذا الصدد، فإن المبلغ الضائع من الناتج المحلي الإجمالي الذي كان بالإمكان تحقيقه في الفترة ما بين عامي 2007 و 2025 وهو 118,5 بليون دولار وكذلك احتياجات التعافي في غزة كل منهما يؤكد فداحة الانهيار الاقتصادي غير المسبوق، حيث تقارب نسبة العاطلين عن العمل 85 في المائة من القوة العاملة. ويوضح التحليل المقدم في هذا التقرير أن المساعدة الإنسانية وحدها لا تحقق إلا مكاسب محدودة في الناتج الاقتصادي ولا تولد من فرص العمل إلا القدر الضئيل، في حين يمكن للمساعدة الإنسانية المقترنة بإعادة الإعمار أن تسهم في إعادة بناء القدرة الإنتاجية واطراد النمو والحد من الاعتماد على الواردات وإحداث تأثير أكبر بكثير في العمالة. ويجب، بالتالي، أن يكون التعافي مدفوعاً بإعادة الإعمار بقيادة فلسطينية، مع إيلاء الأولوية للبنية التحتية المدنية والإنتاجية الضرورية، والعمالة والشركات الفلسطينية، والتوريد المحلي الآمن للمواد، بما في ذلك الأنقاض المعاد تدويرها، وذلك للاحتفاظ بالمضاعفات الاقتصادية داخل غزة، والحد من الاعتماد على المعونة، وإرساء أسس اقتصاد قابل للحياة ومكتفٍ ذاتياً.

53 - ويجب في نهاية المطاف أن يدفع التعافي في غزة قُدماً بالأهداف السياسية الأساسية المتمثلة في الحفاظ على قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، باعتبارها أرضاً واحدة موحدة، في ظل حكومة وحيدة شرعية وذات سيادة لدولة فلسطين، واستئناف المسار السياسي المفضي إلى إنهاء الاحتلال غير القانوني وتحقيق حل الدولتين طبقاً لقرارات مجلس الأمن المتخذة في هذا الشأن ولأحكام القانون الدولي والاتفاقات السابقة. وينبغي للمجتمع الدولي حشد ما يلزم من دعم سياسي واقتصادي وتقني متضافر ومنسق لإرساء هذا الإطار بوصفه شرطاً أساسياً للسلام والتعافي المستدام ونهجاً قائماً على مراعاة حقوق الإنسان في التنمية.

54 - وينبغي ألا تكون الكرامة الإنسانية مشروطة. ولم يُتَحَ حتى الآن الحيز اللازم للتعافي. ولا يمكن لصمود المجتمع المحلي أن يحل محل ما يتعين توفيره من المواد على نطاق واسع - ومنها تلك التي تعتبرها إسرائيل "مزدوجة الاستخدام" - أو محل الإرادة السياسية لوضع غزة على مسار التعافي الحقيقي. ولا تستطيع المساعدة الإنسانية وحدها وضع غزة على مسار مستدام. ويتحتم التعجيل بالانتقال إلى التعافي المبكر عن طريق استعادة سبل العيش، وإصلاح البنية التحتية الضرورية، وتوفير المأوى اللائق، ودعم المؤسسات الفلسطينية التي تقود جهود التعافي وإعادة الإعمار.

55 - وينبغي للنهج الجديد في إعادة التأهيل الاقتصادي أن يتجاوز مجرد استعادة الوضع الذي كان قائماً قبل تشرين الأول/أكتوبر 2023، وأن يكون نطاقه من الاتساع على درجة تكفي لإحياء الأمل في إمكانية نهوض غزة من جديد بوصفها مجتمعاً تتوفر لديه مقومات الحياة. ويتطلب مستقبل الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة اتخاذ إجراءات من جانب كل من حكومة إسرائيل والمجتمع الدولي. وي طرح الانهيار الاقتصادي الذي اشتدت وطأته في عام 2023 تحدياً يتجاوز بكثير عمليات إعادة الإعمار التقليدية في مرحلة ما بعد النزاع. ولن تتطلب إعادة البناء استثمارات ضخمة فحسب، بل إنها تستلزم أيضاً مراجعة جذرية أساسية للعلاقة مع إسرائيل والمجتمع الدولي الأوسع نطاقاً. ولا بد من إنهاء الاحتلال لكسر الدوامة المزمنة المتمثلة في التدمير وإعادة البناء الجزئي كما لا بد لكسرها من الدفع قدماً بحل الدولتين على أساس خطوط ما قبل عام 1967، انسجاماً مع أحكام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع.

56 - وسوف تبقى الأمم المتحدة ثابتة في التزامها بدعم الإسرائيليين والفلسطينيين في إنهاء الاحتلال وإيجاد حل للنزاع وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والاتفاقات الثنائية، في سبيل تحقيق الرؤية القائمة على وجود دولتين - إسرائيل ودولة فلسطينية مستقلة تماماً وديمقراطية تتمتع بوحدة الأرض والسيادة وتتوافر لها مقومات البقاء، تشكل غزة جزءاً لا يتجزأ منها - تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن ضمن حدود آمنة ومُعترف بها، على أساس خطوط ما قبل عام 1967، وتكون القدس عاصمة لكلتا الدولتين، وتحظى فيهما حقوق الإنسان الواجبة للناس كافة بالاحترام والحماية.